تقييم التحصيل الدراسي لدى طلاب نهاية المرحلة الإعدادية في البحرين بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة"

د. عبد الرحيم علي شاهين

هذا البحث ليس مقتصراً على هذه الصفحات فقط، بل هي دراسة متكاملة شاملة لجوانب متفرعة، وكل فرع له تمهيد،ومتن، وخلاصة. ولمتطلبات هذا المؤتمر سأحاول، من خلال عدد الصفحات المطلوبة(١٥) صفحة أن أوجز بقدر الامكان مضامين الدراسة كلها.

بما أنّ هذا البحث من البحوث الميدانية، بالتالي سيتم التركيز على المنهج الإحصائي الميداني في المقاربة الميدانية، وسأعتمد المنهج الوصفي في المقاربة النظرية.

يحاول هذا البحث دراسة موضوع تقييم التحصيل الدراسي في اللغة العربية لدى طلاب نهاية المرحلة الاعدادية في البحرين بين المدارس الحكومية و الخاصة، وترجع أهميتها إلى دراسة مقارنة بين القطاعين، إضافة الى الأخذ بأسلوب المقارنة للتقييم،الذي سيسهم في ايجاد مدخلات تعليمية تربوية و علمية في مادة اللغة العربية، الأمر الذي سيؤثر- دون شك - في العمليات التعليمية، و بالتالي سيؤثر في التعليم في مملكة البحرين.

لقد انطلقت في هذا البحث من الرد على السؤال التالي: هل هناك تفاوت ملموس بين مخرجات التعليم لدى طلاب نهاية المرحلة الإعدادية في البحرين بين المدارس الحكومية و الخاصة"

وللإجابة عن السؤال أعلاه سنتطرق إلى الآليات المتبعة في مثل هذه البحوث.

مشكلة الدراسة :

من المعروف إن بعض أولياء الأمور يفضلون إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة: الأهلية منها والأجنبية، إذ يرون أن ما تقدمه هذه المدارس من مهارات و علوم ونشاطات منهجية وغير منهجية، قد تكوّن شخصية الطالبوتهيئ له فرص النجاح في الحياة العملية، إضافة إلى أن المؤسسات التجارية تفضّل طلاب المدارس الخاصة اعتقاداً من تلك المؤسسات و القائمين عليها أن طلاب المدارس الخاصة لديهم القدرات الذهنية الفائقة، وأنهم قد تزودا بمختلف المعارف عن طريق معلمين على كفاءة عالية...

هذه النظرة يكاد يتفق عليها معظم من يلحق أبناءه بالمدارس الخاصة، فالأهل أنفسهم ينظرون إلى المدارس الحكومية ويعتبرونها في مرتبة أقل من مثيلاتها التابعة للمؤسسات الخاصة، أضف إلى ذلك أنّ سوق العمل نادراً ما يطلب خريجي المدارس الحكومية، وأن المناهج في المدارس الخاصة تختلف باختلاف كل مؤسسة وباختلاف توجهات كل مؤسسة.

من هنا تظهر أهمية هذه الدراسة، حيث إنّها ركزت على المرحلة الإعدادية باعتبار هذه المرحلة الدراسية هي نهاية المرحلة التعليمية الأساسية في البحرين، وأنّ الطلاب وهم في هذه السن ١٤ ١٥ قد مروا بخبرات علمية و عملية كافية تمكنهم من الانطلاق إلى التعليم ما بعد الأساسي أو الالتحاق بسوق العمل المهنى.

واستكمالاً لآليات الدراسة، لابد من الانطلاق من أهداف تحاول تحقيقها بأدوات خاصة بها.

تهدف هذه الدراسة إلى :

١: الوقوف على أسباب التحاق الطلاب بالمدراس الخاصة عن طريق توزيع استمارات على بعض أولياء الأمور.

٢: استعراض مناهج القطاعين واجراء المقارنة الموضوعية بينهما.

٣: عرض قياس التحصيل الدراسي عموماً واللغوي خصوصاً.

٤: الافادة من نتائج الدراسات السابقة حول الموضوع نفسه.

٥: الوصول إلى أهم النتائج التي تظهرها هذه الدراسة.

من متطلبات الدراسات العلمية و اخلاقيات البحث ضرورة أن يكون الباحث أميناً وصادقاً وموضوعياً.

اشتملت الدراسة على خمسة فصول: التعليم في البحرين،المناهج المعتمدة، قياس التحصيل الدراسي عموماً واللغوي خصوصاً، الدراسات السابقة، المقاربة الميدانية، فخاتمة عامة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

التعليم في البحرين بدأ في الكتاتيب التي كان يديرها رجال الدين وكانت بغالبيتها مختلطة، مناهجها مقتصرة على حفظ القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة، ومعلومات حسابية بسيطة. بعد حقبة زمنية تأسست بعض المدارس الوطنية والأجنبية النظامية الحديثة...

ماذا نعني بالتعليم الحكومي؟

التعليم هنا يشمل المدارس التي تنشؤها الدولة بقصد التعليم والتثقيف، بحسب أهداف الدولة العامة، وتتكون من مراحل تعليمية مختلفة، ابتدائية، إعدادية، ثانوية.

نشأة التعليم الحكومي:

نشأ التعليم الرسمي في البحرين منذ ١٩١٩ حيث كان مزيجاً من التعليم الديني والتعليم الحديث المقتبس من بعض الدول العربية، ولما كان وضع البلد الاقتصادي متدنياً، لم تتمكن الحكومة من إنشاء أو افتتاح المدارس. فقام تجار المنطقة وأعيانها بالتبرع لإنشاء أول مدرسة في البحرين.

وفي السنوات اللاحقة توالى افتتاح المدارس التي تبرع بنفقاتها أعيان البلد و تجارها، فتم افتتاح أول مدرسة للبنات في ١٩٢٨، بعد أن لقي هذا المشروع معارضة شديدة، إلا أنّه استمر وزاد الإقبال عليه سنة بعد سنة، بل أصبح تعليم الفتاة عنصراً هاماً من متطلبات العصر.

أما كيف تطور، فبعد أن وُضعت المدارس تحت إشراف الحكومة، حدثت تغيرات هامة في أنظمتها وإداراتها، وبالتالي مهدت هذه الخطوة للتوسع في نشر التعليم، ورفع مستواه وزيادة عدد مدارسه بصورة منتظمة على أسس متينة وفعّالة.

في ١٩٣٩ عُين " أريان فالنس" (OryanValans) أوّل مدير للمعارف وهو بريطاني الجنسية، فقام بتطوير مناهج التعليم، وعمل على تنوع مواده ونشاطاته (مريم السليطي، دليل نظم التعليم، ص ٢٣)

وفي السنة نفسها تم افتتاح أوّل مدرسة ثانوية للبنين، وكانت تسمى الكليّة، تستغرق الدراسة فيها ثلاث سنوات، ابتدأت بثلاث وثلاثين طالباً، ثم أُفتتح فيها قسم داخلي للطلاب القادمين من قرى بعيدة، وقد أضحت اليوم مدرسة كبيرة في مبنى حديث ومستقل.

بطبيعة الحال حصل تطور واضح في أعداد الطلبة، وكذلك حصل توسع في السلم التعليمي، وأضيفت شعب في المدارس الثانوية في المدارس الحكومية بحسب التطورات الحاصلة على مختلف الأصعدة في البحرين واحتياجات السوق في البلد، كالتعليم الصناعي، والزراعي، والفندقة، والتجاري، والعلمي، والديني.

أما التعليم الخاص، فيشمل: المدارس، والمراكز، ورياض الأطفال، التي تنشؤها، أو تنفق عليها جهة من

الجهات الوطنية، أو الأجنبية المقيمة في البحرين، بقصد التعليم والتثقيف والاستثمار... في البحرين حالياً ثلاثة أنواع من المدارس الخاصة: المدارس الخاصة الأهلية، المدارس الخاصةالأجنبية، المدارس الخاصة للجاليات المقيمة في البحرين.

نشأة التعليم الخاص:

بدأ هذا التعليم في بدايات القرن السابق، بوجود المدارس التي كانت مُنشأة قبل ذلك بسنوات قليلة ولا زالت تؤدي رسالتها التعليمية، كمدرسة الرجاء ومدارس أهلية أخرى.

تطوره:

تشير البيانات المتوافرة، إلى أنّ دولة البحرين قد شهدت في السبعينيات من القرن الماضي تغيرات اقتصادية وسكانية واجتماعية كبيرة، ساعد على ذلك تفاعل عوامل كثيرة متداخلة. كذلك ساعد على زيادة النشاط في القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى اجتذاب الأيدي العاملة الأجنبيةمن الدول الأجنبية، وبالتالي أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة النمو السكاني بشكل ملحوظ، وانعكس هذا التطور على كافة الأصعدة ومنها التعليم، فزادت أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة بصورة واضحة وتشعبت مناهجها ومراحلها، بل وحتى طلبتها، فصارت المداراس من خلال جنسات الملتحقين بها إنعكاس لما هو

موجود في المجتمع المحلي.

استكمالاً للمقارنة الوصفية سأورد بإيجاز مناهج ومتطلبات التعليم في القطاعين، الحكومي والخاص.

المناهج الدراسية:

إنّ مناهج القطاعين في اللغة العربية للمرحلة الإعداديةومن خلال كفايات ومجالات ومهارات اللغة العربية في المرحلة الإعدادية في المدارس الحكومية، تبين أنّه اشتمل على المهارات التالية: الاستماع، التحدث، القراءة، الكتابة، كما روعي في بنائه متطلبات نمو التلميذ واحتياجاته؛ مراعاة لسنه في هذه المرحلة.

كما ترتبط فروع مناهج المدارس الحكومية بعضها ببعض بعلاقات منطقية، انطلاقاً من فلسفة وحدة اللغة وتكاملها، والنظر إلى اللغة باعتبارها منظومة متكاملة في فنونها، حيث يصعب الفصل بينها.

تؤكد المناهج لحكومية على دور المتعلم من خلال التركيز على التعلم الذاتي، وإبراز دور المتعلم المتمثل في إثراء المنهج عن طريق إبداعاته، وابتكاراته، وتوظيفه للمواد التعليمية والمصادر التقنية الحديثة. وأنّ بناءه وصياغة مفرداته، والتخطيط له من قبل اختصاصين في هذا المجال، فليس للمتعلم والمعلم دور يذكر من حيث التخطيط. ويهتم هذا المنهج أيضاً بميول المتعلم واتجاهاته وحاجاته.

أما مناهج المدارس الخاصة وبخاصة منهج اللغة العربية، فأكثر من ٨٠٪ هي نفسها مناهج التعليم الحكومي، أما النسبة المتبقية فتعود إلى توجهات القائمين على تلك المدارس، سواء بإضافة بعض النصوص الإثرائية من كتب ومؤلفات أدبية من بعض الدول العربية، وتكون تحت رقابة وموافقة وزارة التربية والتعليم.

ما لاحظناه في هذه المناهج:

إنّ بعض خصائص المنهج هنا قد تشابهت مع خصائص المنج الحكومي مثل: ارتباط أجزاء المادة بعضها ببعض بحكم طبيعتها. إنّه يهتم بميول المتعلم وحاجاته، إلا أنّه من جهة تكوين الاتجاهات يختلف عن توجهات القطاع الحكومي في بناء اتجاهات المتعلمين. ويعود سبب ذلك إلى أهداف وفلسفة كل مدرسة خاصة، على سبيل المثال المدرسة الهندية تنمي في الطالب الاعتزاز باللغة الهندية الأم. وهكذا في بقية المدارس الأجنبية ومدارس الجاليات.

ما نشير إليه هنا أنّ المنهج اللغة العربية في المدارس الخاصة الأهلية لا يتم تدريس المادة بعيداً عن بقية المواد. أما المدارس الأجنبية ومدارس الجاليات، فمادة اللغة العربية وطرا ئق تدريسها في وادٍ، وبقية المواد في وادٍ آخر.

كذلك لاحظنا أنّ البيئة المحلية لا تكاد تُذكر في محتوى مناهج المدارس الخاصة، ما عدا بعض الصفحات في مادتي جغرافية البحرين وتاريخها. وهذا من دون شك ينعكس على مدى اهتمام الطلبة بما يدور حولهم و بالمواقع الهامة في البحرين، ويزداد اهتمامهم ومعرفتهم بما يدور في بلدان المدارس الأجنبية والجاليات.

وما يخص الأهداف التعليمية في المدارس الأجنبية والجاليات،فلاحظنا وجود أهداف بحاجة إلى إعادة صياغة لمزيد من التحديد وإمكانية تقيمها وقياسها.

أما من حيث المحتوى في اللغة العربية، فالموضوعات المقررة كثيرة، فالطالب يدرس واحداً وثلاثين باباً في القواعد، وتسعاًو ثلاثين موضوعاً في القراءة والنصوص من خلال الفصول الدراسية الثلاثة في العام الدراسي الواحد، إضافة إلى تعلم مهارات الإملاء و التعبير الكتابي. إضافة إلى أنّ الطلاب ملزمون بدراسة المقررات الصادرة من قبل وزارة التربية والتعليم في البحرين.

أما الكتب المقررة، فمعظم مضامين موضوعاتها تدور حول دول المنشأ لهذه المدارس ولا ذكر للبئية المحلية.

إنّ الاتجاهين الديني والقومي غائبان تماماً من محتوى نصوص تلك المناهج. كذلك ميل بعض النصوص إلى القيم السلبية كالتشاؤم واليأس، والتعبير عن الموت والمرض والألم و البكاء، ما ينافي الدعوة إلى الأمل والتفاؤل والدعوة إلى تغير الحاضر وبناء المستقبل.

الموضوعات التي تدور حول مجالات العلم وتطورات الحاصلة في منتجاته ومخترعاته... لا تكاد تذكر، فلا زالت تركز على بعض المخترعات التي ظهرت قبل قرن تقريباً كاختراع المذياع، والأشعة السينية والحيوانات المصابة بأمراض الطاعون...

إنّ أبواب النحو المقررة في المدارس الخاصة - بالرغم من قلة الحصص - تفوق ما هو مقرر في المدارس الحكومية، ثم إنّ المنهجية التي سارت عليها كتب القواعد النحوية في المدارس الخاصة لا تحقق مبدأ التعلم الذاتي، الذي يتيح للطالب فرصة

التفكير والاستنتاج، وهو الأسلوب الذي يجب اعتماده في تدريس القواعد النحوية، كذلك ينقصها مبدأ التدرج من السهل إلى الصعب في عرض الموضوعات.

هناك خلط وعدم اهتمام من قبل من وضع المنهج أو أعده، ففي مهارة الكتابة مثلاً،هناك خلط بين كتابة همزة الوصل وهمزة القطع... أما بخصوص نظام التقييم، فهو يتفاوت من مدرسة إلى أخرى.

ما نستنتجه،عدم وجود اختلاف كبير في مناهج القطاعين، وأنّ الفارق بينهما ليس بعيداً، كما أنّ التقييم يكاد يتشابه. إلا أنّ الموضوعية لجهة القطاع الحكومي هي أكبر من القطاع الخاص. لذا أن جاءت نتائج طلاب المدارس الحكومية في نهائيات الامتحانات أقل من مثيلتها في القطاع الخاص، فهم معذرون في ذلك؛ لأنّ الذي يجيب عن أسئلة من وضع مختصين غير الذي يجيب عن أسئلة من وضع المدرسة الخاصة نفسها.

استكمالاً لهذه المقاربة النظرية، نورد جانباً له صلة مباشرة بها، يتعلق بالتحصيل الدراسي.

نعني بالتحصيل الدراسي،

هو ما يدركه الطالب وينالهمن معارف ومهارات وقيم واتجاهات وميول من خلال تفاعله مع مواقف التعلم والتعليم في المدرسة، فهو، النتيجة النهائية التي ينالها الطالب من عمليتي التعلم والتعليم في كل المواد الدراسية المختلفة.

يكتسب التحصيل أهميته من مقارنة مهارات المتعلم ومعارفه ومواقفه وقيمه بمجموعة المهارات والمعارف والمواقف والقيم المطلوب اكتسابها، رغم أن تلك القيم لا يمكن قياسها بالوسائل التي تقاس بها المعارف.إلا أنّ المعلم المتمرس في عمله والمشرف الاجتماعي في المدرسة، يمكنهما تلمس مدى اكتساب المتعلم للقيم من خلال ما اكتسبة في نشاطاته، داخل الصف أو خارجه. أما القيم التي يتوجب على المتعلم امتلاكها، فهي ما يقدره المجتمع ويتميز به مثل: الأمانة، والصدق، والتقوى، والإيثار، والتضحية، وحب الوطن، وإطاعة أولي الأمر، واحترام الكبير، وإطاعة الوالدين، والتعاون...

يشمل التحصيل الدراسي مجالات مختلفة، فهو يشمل المهارات، سواء كانت عقلية، مثل الملاحظة والتصنيف، والاستدلال، والتفسير، والتنبؤ، وحل المشكلات، أو كانت مهارات أدائية، مثل الطباعة ومختلف أشكال المهارات الرياضية والفنية، والموسيقية، ومهارات العمل المخبري، ورسم الخرائط والكتابة.

ويشمل التحصيل الدراسي كذلك، المعارف، وهذه متنوعة ومختلفة باختلاف مجالات المعرفة نفسها، كما إنها متدرجة في مستوياتها، أبسطها التذكر والفهم، ويليها التطبيق، فالتحليل فالتركيب، فالتقويم. كما يشمل معرفة الطرق والإجراءات والعمليات التي تقتضيها ممارسة التعلم الذاتي. كما يشمل، استطاعة المتعلم بلورة مواقف لا يكون فيها تابعاً لغيره. ويطلق على هذه المواقف مسمّى الاتجاهات، أو المواقف.وتكون محدودة بمجموعة الأهداف المنشودة للتعلم. لذلك يتوجب تحديد الأهداف حتى يتم تحديد المستوى الذي بلغه المتعلم في تحصيله. كما يتوجب تحديد المستوى المقبول للإنجاز أو للإجتياز وتحديد الأعمال النموذجية التي يجب أن تكون واضحة ومعروفة لكل من المعلم والمتعلم، ليتم اتخاذها كأساس للمقارنة، وبالتالي الحكم على مستوى المتعلم. وتسمى هذه عادة بالمحكات، ويسمى تقيم التعليم الذي يتم بمقارنة أداء المتعلم بهذه المحكات، بالتقيم محكي المرجع.المحكات قد تكون زمنية،أي إنجاز مهمة خلال زمن محدد؛ وقد تكون كمية، أي إنجاز كم من المهمات؛ أو تكون نوعية، أي أنجاز المهمة بمواصفات محدودة، أو تكون خليطاً من هذه الأنواع الثلاثة.

يجدر التنويه إلى أنّ النوع الشائع والمألوف لدى المعلمين هو معياري المرجع، يعني تتم فيه مقارنة أداء المتعلم بمعايير تمثلها الأداءات التي جرى تحديدها بإجراءات مضبوطة في مجتمع المعلمين، وذلك بالاختبارات المقننة، أو باعتبار المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأداء مجموعة المتعلمين على الاختبار التي هي الأداء وأساس المقارنة.

قياس التحصيل اللغوي،باختصار شديد، لمعرفة الضعف اللغوي لابد من معرفة سلوك المتعلم ومدى معرفته لما يدور حوله، والوقوف على قدرته على استعمال اللغة العربية في الاستعمال الشفهي لتلبية مطالبه...

ولقياس التحصيل اللغوي توجد أساليب حديثة :

التقييم التكويني:

وهو أسلوب تقدير الهدف، ويستخدم لتسهيل عملية التعلم.، كذلك يسعى إلى تقييم التعليم، فدوره تكوينياً، هذا يعني أن يكون هناك تواصل بين المقوِم والمقَوم

حتى يكون التقييم تكوينياً ينبغي أن يدمج التقدير والحوار بين المعنيين بالعملية التعليمية.

التقييم من أجل الدافعية :

كذلك، التقييم من أجل الشهادة، والتصنيف، والمقارنة،والتقييم من أجل تشخيص التعلم،والتقييم من أجل الكفاية، التقييم من أجل المتعلمين.

ولتحقيق هذه الأساليب، ينبغي الاقتناع بحتمية التغيير والإفادة من كل جديد ومتقدم في المجال التربوي.

وفي هذا المجال يقول أحد المربين كما ورد في دراسة الدكتور مصطفى رجب (مصطفى رجب، التقويم التربوي، ص١٠): " إذا كان يراد احداثتغير مهم، وإذا أريد تحقيق الأهداف، فيجب البدء بتغيير طرق التقويم والتأكد أنّ طرق التعلم قد تغيرت". ويؤكد"Hill" (مصطفى رجب، م،ن، ص ١٢) إنّ الذي يضبط الاختبارات والتقويم في المدرسة هو في الحقيقة يضبط المنهج. فإذا أردت أن تضبط ما يراد تعلمه، فاضبط الاختبارات، وليس الكتب المدرسية، أو المعلمين، أو حجم الصف، أو الخطة الدراسية، أو أيّ شئ يتحدث عنها المختصون في المناهج.

بخصوص الدراسات ذات الصلة، فقد استفدت ببعض الدراسات العلميّة بالمجال نفسه، والدراسات التي حصلت عليها ثلاث دراسات من البحرين،ودراسة من المملكة العربية السعودية، ودراسة من لبنان وثلاث دراسات من بعض الدول الأجنبية.

لقد واجهتني مشكلة العثور على دراسات ذات صلة بالمجال نفسه، لأنه لم يبحث في هذا الموضوع سوى باحث واحد تكلم في بحثه عن التعليم الخاص. أما الدراسة الأخرى التي حصلت عليها من البحرين فقدعالجت التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات. والدراسة الثالثة كانت حول أسباب تباين نتائج المدارس الإعدادية في البحرين. أما في الدول العربية، فقد خاطبت بعض الجامعات والمراكز البحثية، ولم أحصل إلا على دراسة واحدة.أما الدراسات الأجنبية التي بحثت بين المدارس الحكومية والخاصة فهي كثيرة إلا أنّها بعيدة عن موضوع البحث ؛ وذلك لعدم وجود صلة بمادة اللغة العربية ومخرجاتها.

يمكننا أن نستخلاص من تلك الدراسات ما يلي:

- وجود عوامل مختلفة أدت لظهور وتطور المدارس الخاصة، منها العامل الديني الكنسي، والعامل الاقتصادي، والعامل الثقافي-الاجتماعي. إضافة إلى تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة التعليم الخاص.
- أهمية الاهتمام بالتعليم في المرحلة الابتدائية؛ لكونها قاعدة المراحل التعليمية الأخرى.
- الاهتمام بالنشاطات غير الصفية على إنها جزء من المنهج ومكملة له، وإنها وسيلة لاكتشاف قدرات الطالب ومواهبه.
- أهمية الاهتمام بالنشاطات غير المنهجية على اعتبار أنها جزء من المنهج ومكملة له.

يتبين من تلك الاستنتاجات مدى أهمية الإفادة من خبرات من سبقنا وبخاصة مجال البحث العلمي.

المقاربة الميدانية :

من فصول هذه الدراسة، فصل يدور حول المقاربة الميدانية:ففي سبيل استكمال البحث من الناحية العلمية، وبحكم المنهجية المعتمدة، من الأهمية القيام بالمقاربة الميدانية التي هي أساس هذا العمل.

أعرض هنا المنهجية المتبعة والفرضيات والمتغيرات الرئيسية والعينة المقصودة التي نفذ عليها الاختبار وأدوات البحث المستخدمة، وخطة العمل الميداني، وأسلوب المعالجة.

منهجية البحث:

اتبعت في هذه الدراسة، المنهج الميداني الاحصائي؛ نظراً لملائمة هذا النوع من المناهج لأهداف هذه الدراسة، ولأنّ اختبار الفرضية هو العملية التي تركز عليها طرق البحث ومناهجها، فاستطيع بهذا المنهج، اختبار الفرضيات بهدف تعميم النتائج التي أحصل عليها من تجربة ما أو مجموعة من التجارب على مجتمع أوسع وأكبر.

أما الفرضية :

فقد افترضت هذه الدراسة أن طلاب المدارس الخاصة يتفوقون على أقرانهم من طلاب المدارس الحكومية في التحصيل الدراسي، بما في ذلك التحصيل العلمي، و التحصيل اللغوي موضوع هذه الدراسة.

- المتغيرات:

تمت عملية المقارنة في ضوء المتغيرين

التاليين.

- المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة، فئتان (أهلية و أجنبية).
- الجنس: فئتان، (ذكور و اثاث).

ـ العينة المقصودة:

تكونت العينة من أربع مدارس، اثنتان ذكور، واثنتان اناث.

أربع مدارس خاصة، اثنتان أهلية، واثنتان أجنبية.

ـ أدوات البحث:

- اختبار في اللغة العربية.
- استمارات اجابات أولياء أمور طلاب المدارس الخاصة.
- دراسة كشوف النتائج النهائية لطلاب القطاعين في اللغة العربية.
- دراسة كشوف النتائج النهائي في المواد الدراسية لدى الطلال القطاعين.

استخدمت لهذه الدراسة اختباراً للغة العربية، بعد تجريبه وتعديله، وقد سبق وأن طبق هذا الاختبار على طلاب المرحلة الإعدادية في لبنان - حينما كنت متواجداً هناك- وتم تجريبه في البحرين على عينة عشوائية من طلاب مدارس القطاعين، عددهم واحد وعشرون طالباً وطالبة، اثنا عشر من المدارس الحكومية، وتسعة طلاب من المدارس الخاصة. كان الهدف من هذه التجربة الوقوف على مدى معرفة الطلاب لمثل هذا النمط من الاختبارات، إضافة إلى تعديل في بعض صيغه ومفرداته.

يتكون من الأقسام التالية:

القسم الأول: النص القرائي.

القسم الثاني: معاني الكلمات.

القسم الثالث: معاني العبارات.

القسم الرابع: ضبط الكلمات (التحريك الصحيح).

القسم الخامس: الكلمات الصحيحة.

القسم السادس: اشتقاق الكلمات.

القسم السابع: توسيع موضوع.

النتيجة التي خرجت بها، أنّ الاختبار قد أعطى نتائج إيجابية حسنة من حيث: عدد أقسامه وطريقة طرح الأسئلة بأنواعها وفروعها والصيغة الإجمالية بشكل عام.

وقد جرى تطبيقه على طلاب المدارس الإعدادية في البحرين، وكان الهدف منه قياس قدرة الطالب التحصيلية في اللغة العربية.

عن طريق إدارات تلك المدارس الخاصة، وعددهم واحد وثمانون وليّ أمر، للاستئناس بآرائهم وإجاباتهم حول جزئيات تلك الاستمارة. تم تحكيم الاستمارة في مركز البحوث التابع لوزارة التربية والتعليم في البحرين من حيث مضمونها وجزئيات أسئلتها وشمولها.

- اعتمدت نتائج الامتحانات النهائية الرسمية المركزية التي تجريها الوزارة لجميع الطلاب في مادة اللغة العربية وغيرها من المواد الدراسية، إضافة إلى علامات المجموع في المدارس الحكومية.
- كذلك اعتمدت نتائج الامتحانات المدرسية الرسمية المعتمدة في كل مدرسة خاصة؛ وذلك لعدم وجود مركزية للامتحانات الموحدة للقطاع الخاص لاختلاف توجهات كل مدرسة خاصة عن الأخرى.

كان الهدف من هذه النتائج دراسة اللغة العربية وهي اللغة الأم التي ينبغي على كل طالب عربي أن يتقن أساسيات بنائها وصيغها وقواعد استخدامها قبل أن ينتقل إلى المراحل التعليمية العليا أو إلى سوق العمل. فضلاً عن كون اللغة العربية الوسيلة المعرفية الأساسية التي يستند إليها تعلم المواد الدراسية اخرى.

- أما بالنسبة للمجموع النهائي، فكان الهدف الوقوف على نتائج مختلف المواد الدراسية من جهة ومعرفة المواد التي تدخل ضمن المجموع، والمواد التي ليس لها درجات، من جهة أخرى. وقد لاحظت التفاوت في تلك المواد بين مدارس القطاعين.

من ناحية أخرى فإنّ المجموع النهائي يكون مؤشراً - في كثير من الأحيان – على مدى موضوعية المعلمين لدى التصحيح ووضع الدرجات.

- المعالجة الإحصائية: تم اعتماد الأساليب الإحصائية العلمية لمثل هذه الدراسة كاختبار(ت)؛ للتحقق من صحة الفرضية.

خطة العمل الميداني

- وزعت استمارة على بعض أولياء أمور طلبة المدارس الخاصة والمتعلقة بأسباب إلحاق أبنائهم بتلك المدارس، بهدف الوصول إلى تلك الفرضيات التي ذكرتها.
- وقد أرسلت رسائل إلى مديري ومديرات مدارس العينة لإجراء الاختبار على طلبة مدارسهم،
- وقمت بإجراء تطبيق الصيغة الأولى من الاختبار على عينة محدودة من طلاب المرحلة الإعدادية النهائية في القطاعين، ثم أجريت التعديلات

اللازمةن ووضعته بصيغته النهائية، وبعد ذلك رجعت إلى علامات الطلاب المسجلة رسمياً في سجلات المدارس والتي تمثل نتائج الامتحانات المدرسية في مادة اللغة العربية والمجموع، ثم طبقت الامتحان في الفصل الدراسي الثاني وكذلك في نهايته، ما سمح لي بالمقارنات اللازمة

- تم تحديد مواعيد تنفيذ الامتحان كتجربة على بعض مدارس القطاعين.
- تم إرسال رسائل إلى مديري ومديرات مدارس العينة لتحديد مواعيد تنفيذ الامتحان.
- تمت الإفادة من البيامات الإحصائية المتعلقة بالطلاب والمعلمين وغيرهما مما له علاقة بالتعليم في القطاعين.

التنفيذ ونتائجه

بما أن هذا الجزء من البحث يعتمد على المنهجية الميدانية، وبحكم موقع مدارس ال في العينة من مختلف مناطق البلد، فقد واجهتني صعوبة في الإشراف الشخصي على كل طلاب العينة، إلا أنّ الثقة كانت موجودة في إدارات المدارس، ومعلمي المدارس.

التنفيذ:

فيما يخص تنفيذ الاختبار قمت بتوزيعه على إدارات مدارس العينة قبل موعد التنفيذ بوقت مناسب. وعقدت عدة اجتماعات متفرقة قبل موعد التنفيذ مع معلمي مادة اللغة العربية بهدف تعريفهم كيفية التنفيذ، ومراعاة الزمن وكل ما يتعلق بذلك والالتزام بما ذكر في مقدمة الاختبار بملاحظات للطالب والمعلم.

كذلك تم توجيه الطلاب المعنين بطريقة الإجابة، وطمأنتهم حول نتائج هذا الامتحات التي لن تؤثر على نتائجهم التحصيلية المدرسية.

تم تنفيذ الاختبار على العينة المقصودة في أربع مدارس رسمية و أربع مدارس خاصة، وعددهم ثلاثمائة وخمس وعشرون طالباً، منهم مائة وأربع وسبعون طالباً وطالبة في المدارس الرسمية، ومائة وواحد وخمسون طالباً وطالبة في المدارس الخاصة.

قمت بملاحظة الطلاب أثناء إجابتهم عن أسئلة الاختبار، وقد خصصت يوماً معيناً وساعات محددة بالاتفاق مع إدارات مدارس العينة.

بما أنّ المدارس لم تكن في منطقة واحدة فقد اضطررت إليها للاطمئنان على سير العملية بنفسي.

أما فيما يخص الاستمارة التي وزعت على بعض أولياء الأمور في مدارس العينة، فبعد إعدادها وعرضها على محكمين وطباعتها، تم تسليمها إلى إدارات بعض المدارس الخاصة، لتوزعها بصورة عشوائية، ثم جمعها، فقمت بتفريغها وتحليل نتائجها، إلى أن توصلت إلى النتائج التي ثبتها في هذه الدراسة.

من جانب آخر قمت بدراسة نتائج طلاب العينة وعملت على إظهارها بالأسلوب الإحصائي العلمين وقارنت بين نتائج العينة المقصودة في مادة اللغة العربية والمجموع.

مقارنة بين القطاعين.

تمت المقارنة بين الأمور المشتركة، والأمور التي يختص بها كل قطاع، لجهة مستوى التعليم والمبنى المدرسي.

مستوى التعليم:

إنّ إعداد الطلبة في مدارس العينة المقصودة في التعليم الحكومي لا تختلف عن بقة المدارس الحكومية الآخرى، ففي كل فصل دراسي يكون العدد ما بين ٣٠-٤٠ طالباً أو طالبة، وهذا العدد في رأي التربويين يتجاوز المعدل، قياساً بزمن الحصة الواحدة، وهي خمس وأربعون دقيقة. فكيف يتمكن المعلم من توزيع الوقت على الطلاب لمتابعتهم ؟ وتقييمهم التقيم المستمر أثناء الموقف التعليمي؟ هي نفسها مشكلة بحاجة إلى دراسة! يترتب على تلك النقطة، نقاط أخرى تعتبر من ضمن المؤشرات هي:

مستوى التلميذ التحصيلي:

طلاب المدارس الحكومية: يعود السبب للتفاوت بين ما يملكه كل طالب من كفايات، وليس لأيّ اختلاف في المجال الثقافي، أوالاجتماعي، أوالمادي،. حيث إنّ رقعة البحرين صغيرة وتكاد تتشابه تلك المجالات في مختلف المناطق السكانية فيها.

أما بخصوص المستوى التحصيلي لطلاب المدارس الخاصة: فيتفاوت من مدرسة إلى أخرىن، وتتداخل ظروف موضوعية متعددة.

علماً بأن العملية التعليمية لا تستقيم إذا كان هناك ما يعيقها كالمبنى المدرسي مثلاً. فمن خلال الدراسات المقارنة بين تصاميم المدارس في القطاعين تبين التفاوت والاختلاف فيها، من جهة الفراغات والمساحات الفارغة بل المقصودة، فبالتالي تنعكس ايجابياً على

سلوك الطالب لمزاولة النشاطات فيها، للعلم إن أغلب المدارس الحكومية صممت على نمط وشكل واحد، بخلاف المدارس الخاصة التي تخضع للامور المالية لملاكها.

مثال واحد فقط لمقارنة فصل دراسي في المدارس الحكومية والخاصة، وبطبيعة البحث قمت بعملية المقارنة بينهما في: الجدران الداخلية والخارجية،والأرضيات، والأثاث، ولوحات عرض وسائل الإيضاح، والمرافق الأخرى في المدارس، والخدمات الصحية، كلها خضعت للمقارنة. سأكتفي بالفصل الدراسي.

المدارس الحكومية :

- مقياس الطول والعرض للفصل الواحد: ٥٢× ٧٨ متراً مربعاً
- عدد الطلبة للفصل الواحد: ٣٠ -٤٠ طالباً / طالبة.

أما في المدرسة الخاصة :

- فالمساحة من ٤٠ -٦٥ متراً مربعاً. وعدد الطلبة للفصل الواحد ١٨ -٢٥.

ما يعني أنّ المساحة لا تستوعب عدد الطلبة، بل يفضل أن تكون المساحة ما بين ٦٠ -٧٠ متراً مربعاً بواقع ٢ – ٢,٥ متراً مربعاً للطالب الواحد.أما في المدرسة الخاصة فالمساحة تستوعب أعداد الطلبة، وهي بالتالي أفضل مما تستوعبه المدرسة الحكومية.

أهم النقاط التي توصلت إليها في هذه الدراسة بحسب الفصول المشار إليها :

ففي الفصل الأول: تبين إنّ التعليم الخاص سبق التعليم الحكومي بسنوات طويلة. وإنّه قد حدث تطور نوعي وكمي في عدد المدارس القطاعين، بل وحصل توسع في المراحل الدراسيّة والشعب التعليمية فيهما.

والملفت أنّه قد زاد الاهتمام بمرحلة التكيف الاجتماعي للأطفال "رياض الأطفل" ما قبل سن التعليم الابتدائي.

أما في الفصل الثاني: فقد لوحظ ازدياد عدد الطلاب في المرحلة الإعدادية. أما المناهج فقد أولت وزارة التربية والتعليم في البحرين اهتماماً خاصاً بتطوير تلك المناهج التي تساير في مدارس القطاعين – إلى حد كبير – تطور العصر. وتنوعت مصادرها.

وفي الفصل الثالث: اهتمت الوزارة بعملية التقييم،وقياس التحصيل في مختلف المواد، والإفادة من التجديدات والتغيرات في هذا المجال.

أما الفصل الرابع: لم يقم الباحثون في البحرين بدراسة تقيميّة ومقارنة بين مدارس القطاعين في مختلف المجالات، ما عدا دراسة واحدة تكلمت عن نشأة التعليم الخاص. أما على مستوى الدول العربية فخلصت دراسة واحدة إلى ضرورة توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ برامجها التربوية بصورة مرضية.

أما نتيجة الاختبار وهو الفصل الخامس، فتبينإنّ اتقان مهارات القواعد ومهارات التعبير، يوصلان إلى أصول الكتابة العربية، في وجهيها القواعدي والتعبيري.

بتحليل الاختبار اتضحت جملة من الأخطاء المنهجية منها: عدم اتقان مهارة تحديد المفردات، والعبارات، والمفاهيم، ما أدى إلى الخلط في الاستعمال، وإلىقلة الدقة في التعبير وكتابة الموضوع. حيث إنّ الطلبة لا يمهدون للإجابة، ولا يختمون بعبارة استنتاجية، ولا يشعرون القارئ بفهم السؤال أو الإجابة عنه.

إنّ التكرار النتاج عن قلة التفكير يبدو ظاهراً لدى الطلاب، وكذلك الفهم الحرفي الضيق لنص الأسئلة من دون افساح المجال لخيالهم التصوير والاستنتاج.

هذه الأخطاء المنهجية تشكل نقاط ضعف في البنية التفكيرية لطلاب القطاعين، فهم لم يتقنوا المهارات الفكرية من: تحديد، وتحليل، وتركيب، وتأليف... ولا المهارات العملية من دقة، وتحديد العلاقات السلوكية الملازمة لها في هذه المرحلة التعليمية.

وفي مجمل أجزاء الاختبار تبين أنّ طلاب المدارس الخاصة لا يتفوقون على طلاب المدارس الحكومية، بل أنّ طلاب المدارس الحكومية لا يقلون عنهم في نتائج اللغة العربية، والمجموع.

وعليه يتبين من خلال هذه الدراسة، صحة الفرضية التي طرحناها بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب القطاعين"

وبما أنّ الأمر كذلك، فإني أرى أنّ التعليم الحكومي ينافس التعليم الخاص في مادة اللغة العربية ويخطو خطوات متقدمة بالامكانيات المادية المتواضعة، والأعداد الهائلة للطلاب، فالعبرة ليست بمسميات المناهج ومصدرها، ولا بالشكليات، بل بالمخرجات التعليمية ومدى تحقق الأهدافالعامة كمدخلات أساسية.

إنّ أبرز ما خرجت به من هذه الدراسة ما يلي: تفوق طلاب المدارس الحكومية في مجموع الدرجات، وهذا لا يعني تفوقهم

في التحصيل الدراسي. كذلك إنّ نتائج المدارس في القطاعين لا تعكس الصورة الحقيقية لمستويات الطلاب. لا يوجد إشراف دقيق من قبل إدارة التعليم الخاص على المدارس الخاصة في ما يتعلق بإعداد الامتحانات وسريتها وتصحيحها ورصد درجاتها... بخلاف الحاصل في المدارس الحكومية.

من هنا أرى أنه من الممكن أن تسعى الوزارة إلى تعديل وإصلاح وتطوير في القطاعين، علماً بأنّها سعت إلى ذلك حين منحت التسهيلات بإنشاء المدارس الخاصة، وساهمت بما لديها من خبرات تعليمية،وفنية، وغيرها للمستثمرين في قطاع التعليم الخاص، فلم لا يكون هذا الاهتمام بل وأكثر، حينما يتعلق الأمر بالعملية التعليمية نفسها، لذا فقد تساعد هذه الدراسة المسؤولين في الدولة، وبخاصة وزارة التربية والتعليم إلى توجيه المدارس الخاصة بضرورة الاهتمام بمدخلات العملية التعليمية؛ لتكون مخرجاتها إنعكاس إيجابي للمدخلات.

أما بشأن رفع مكانة اللغة العربية، فاللغة العربية يحق لها أن تفخر بتاريخها وحاضرها ومستقبلها أيضاً، هي لغة ليست بحاجة إلى تزكيتي أو الدفاع عنها – وإني لأفخر بهذا الدفاع- فهي لغة حيّة قادرة على مواكبة ومسايرة المستجدات المستقبلية، كما كانت تساير كل جديد كان منذ قرون. ولولا مواقف الغيورين على اللغة العربية منذ قرون سابقة لما تمكنا اليوم منها، وعليه ينبغي اتخاذ إجراءات جادة من قبل الدولة أولاً والمؤسسات ذات الصلة، سواء بالتخطيط العملي - من غير عزل الناس عن أي لغة أخرى- واستخدامها بصفة لغة محكية او منطوقة ومكتوبة.

وأخلص إلى توجيه بعض التوصيات والأمنيات علها تتحقق؛ خدمة للغة العربية.

لا ضير من تعلم لغات أجنبية، ولكن ليس على حساب اللغة الأم أي العربية، لذا، بإمكان المدارس الخاصة التي تقوم بتدريس اللغة العربية أن تخصص لها نفس الزمن المخصص للغة الأجنبية، بمعنى اتباع طريقة ثنائية اللغة، فيدرس الطالب اللغتين معا لا تفضيل للغة على الأخرى. ويترتب على هذا الأسلوب، تطوير في المناهج بحيث يدرس الطالب الموضوعات المقررة باللغتين.

اللهجات المحلية هي العائق الأول والأخير للغة الفصحى، هنا يأتي دور الإعلام،وبخاصة الإعلام المرئي بإمكانه أن يحدث نقلات نوعية. وهذا بحد ذاته مشروع بحث مطول.

وتطوير أداء المعلمين وتزويدهم بكل جديد، وتخفيف الأعباء الإدارية، والطلبات التي تحث على الأمور الشكلية في البيئة التعلمية على حساب العطاء والتنافس العلمي في المجال التربوي، إضافة إلى استمرارية تدريبهم من حين لآخر، الأمر الذي سيشجعهم على بذل مزيد من الجهد والعطاء.

وأخيراً، أرجو التقدم والسمو لجلالة الملكة، اللغة العربية، اللغة الجميلة.

المصادر والمراجع

١- أنطون، (جوزيف)، تعليم اللغات ولغات التعليم، الطبعة الأولى، [منسوخة]، عين الرمانة: ندوة الفكر السياسي، ١٩٩٣[٤]+ ٥٥ص.

٢- الحسن (هاشم) القايد (شفيق)، تخطيط المنهج وتطويره، الطبعة الأولى، عمان: دار صنعاء، ١٩٩٠[٧]+١٦٥+[٦]ص.

٣- حمود، (رفيقة)، التعليم في البحرين، لا طبع، الرياض: مكتب التربية لدول الخليج، ١٤٠٨/١٩٨٧، [٥]+٤٥٩+٢ص.

٤- رتش (روبرت)، التخطيط للتدريس: مدخل للتربية، ترجمة أمين المفتي، زينب علي النجار، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار الدولية، ١٩٩٣، [١٣]+ ٤٥٣+[٢]ص.

٥- السليطي(مريم)،المسقطي(أنيسة)، دليل نظم التعليم في المؤسسات التعليمية المختلفة بمملكة البحرين، الطبعة الثانية[طبعة معدلة]، البحرين: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٧،[٢]+ ٤٢٢+[٢]ص.

٦- صياح (أنطوان)، مواطن الضعف في استعمال اللغة العربية عند طلبة نهاية المرحلة الإعدادية، لا طبع، البحرين: مركز البحوث التربوية والتطوير، يناير١٩٩٣، [٥]+ ٩٩ص.

٧- عدس(عبد الرحمن) المنيزل(عبد الله)، مقدمة في الإحصاء التربوي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: الأردن، ١٤٢٢/٢٠٠٢،[٤]+٢٨٠ص.

٨- المسترشد (فتوح)، جميل(أحمد)، دراسة ميدانية لعدد من المدارس الحكومية والخاصة، لا طبع، البحرين: وزارة التربية والتعليم، ١٠٩ص.

٩- وزارة التربية والتعليم،البيانات العامة للمدارس الخاصة للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، لا طبع،[إحصائية مستنسخة]، البحرين: إدارة التعليم الخاص،٣ص.